مجلة العلوم الإنسانية ـــــــ عدد 22- ديسمبر 2004، ص.ص. 167-186

التعليل في الدرس النحوي العربي

ملخص

لم يكن المنهج الوصفي في الدراسات اللغوية لأن يكتسح الساحة إلى الأبد على الرغم من أهميته في تحديد ماهية مادة البحث، فقد ظهر المنهج التوليدي التحويلي ربيبا له وظلا لا يفارقه، بل إنه قد غطى على مساحات من المنهج الوصفي فكانت له التقدمة منذ منتصف القرن الماضي.

وما التعليل في الدرس اللغوي والنحوي إلا مظهر مهم من مظاهر هذا المنهج الحديث القديم، بل هو لبّه، ذلك أن الأشياء خلقت لأهداف وأداء وظيفة، وقديما قيل: إن العلم علم الأسباب وإذا عرف السبب بطل العجب.

من هنا تأتي أهمية هذا الموضوع الذي حاولنا الكشف فيه عن طبيعة التعليل النحوي عند العرب في دراساتهم، منذ النشأة وحتى القرن الرابع الهجري، آخذين بعين الاعتبار مراحل تطوره، فأوضحنا طبيعته التي نشأ عليها عند النحاة الأوائل، وعلاقته بالفقه وأصوله ومدى تأثر النحاة فيه بالمنطق الأرسطي ثم تصنيفات النحاة فيه.

أ/ محي الدين سالم
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية
جامعة منتوري
قسنطينة، الجزائر

Résumé

Dans les études linguistiques, la méthode descriptive n'a jamais pu désigner le contenu de la recherche, à cause de l'apogée de la méthode transformationnelle générative devenue une sérieuse prétendante, et qui, par la suite, aura la suprématie dès le dernier centenaire.

La causation dans la leçon linguistique est une façon de cette méthode, avant et récemment, elle est aussi son noyau. Dieu n'a pas créé le monde gratuitement, mais cela a ses propres causes.

D'où la grande importance attribuée à ce sujet qui va traiter la création et la naissance de la linguistique, et sa relation avec la philologie et l'influence de la logique d'Aristote.

تعريف العلة

العلة اصطلاحا في الفقه هي أحد أركان القياس الأربعة التي هي: الأصل والفرع والعلة والحكم. ويبدو أن تعريفها تعريفا دقيقا ثابتا قد كان موضع خلاف العلماء؛ فقد ذهب كل واحد منهم يرسمها برسم يصور لنا عقيدته في التعليل[1]. فالحنفية - وهم أصحاب مذهب كلامي- ذهبوا إلى أنها "المعنى الذي عند حدوثه يحدث الحكم، فيكون وجود الحكم متعلقا بوجودها، ومتى لم تكن العلة لم يكن الحكم".[2] وعرفها فخر الإسلام في أصوله بأنها "عبارة عما يضاف إليه وجوب الحكم ابتداء، مثل: البيع للملك، والنكاح للحل، والقتل للقصاص".[3] وعرفها الغزالي بأنها "المؤثر في الحكم بجعل الله تعالى".[4] ورأى بعضهم أنها "الباعث والداعي لشرع الحكم".[5] ورأى المعتزلة أنها "المؤثر بذاته في الحكم".[6] وعرفها المتكلمون بأنها "المعرف للحكم بأن جعلت

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2004.

علما عليه".[7]

هذه تعريفات علماء الأصول للعلة، لايهمنا ما بينها من فروق جوهرية توضح المذاهب العقائدية لأصحابها، ولكن يهمنا المعنى العام الذي يمكن أن نستخلصه منها، وهو أن العلة طريق الحكم وسنده، بدونها لا يصلح الحكم.

وقد عرفها حديثا علماء الشريعة بأنها "وصف في الأصل بني عليه حكمه، ويعرف به وجود هذا الحكم في الفرع، فالإسكار وصف في الخمر بُني عليه تحريمه، ويعرف به التحريم في كل نبيذ مسكر، والإعتداء وصف في ابتياع الإنسان على ابتياع أخيه بني عليه تحريمه، ويعرف به وجود التحريم في استئجار الإنسان على استئجار أخيه".[8] ومن تسمياتها أيضا أنها: مناط الحكم وسببه وإمارته.[9]

لا يختلف تعريف العلة عند علماء اللغة عن هذه التعريفات التي أوردناها لعلماء الأصول وعلماء الشريعة المحدثين؛ فهم يدورون في فلك هؤلاء. ولا نكاد نجد لها تعريفا محددا عندهم، إذ هي ممثلة في صور شتى يجمع ما بينها معنى السببية، فللمرفوع سبب، وللمنصوب علة، وللمجرور غاية، وللمجزوم هدف. ومن تعريفاتها التي رآها علماء اللغة المحدثون أنها "هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معينا من التعبير والصياغة"،[10] أو هي تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما ورائها وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه.[11]

نشأة التعليل في النحو

لا يختلف اثنان في أن العلة النحوية قديمة قدم الدرس النحوي، فقد اعتمدها نحاة العربية الأوائل أصلا هاما من أصولهم في بناء صرح النحو، ولكنها نشأت بسيطة في بيئتها العربية البسيطة، ثم تطورت بمرور الزمن مع تطور النحو وتفرع أبوابه وظهور مدرستي البصرة والكوفة النحويتين، ثم إن دخول الموالي في الإسلام من الفرس خاصة ومخالطتهم للعرب ومشاركتهم علماءهم في تطوير العلوم العربية التي من بينها النحو – كل ذلك كان عاملا مهما في صبغة النحو بالطابع العقلي، حيث كان لأولئك الموالي دراية بالعلوم العقلية المختلفة نظرا لقرب بلاد فارس من مراكز تلك العلوم وانفتاحها على حضارة الشرق وثقافته. يضاف إلى ذلك أن النحاة قد اقتبسوا من علماء الأصول قياسهم وجدلهم، فكان أن بلغوا بالنحو عامة، والتعليل فيه بصفة خاصة – خلال القرن الرابع الهجري – حد الفلسفة وعلم الكلام والفقه.[12]

التعليل النحوي عند ابن أبي اسحاق

يرجع أول تعليل في اللغة والنحو – كما يراه الدارسون – إلى عبد الله ابن أبي اسحاق الحضرمى (ت 117هـ)، وهو رأس المدرسة البصرية وأستاذ جيلها الأول: عيسى ابن عمرو، وعمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب.

وقد اعتمد الدارسون فيما ذهبوا إليه على ما رواه ابن سلام الجمحي في (طبقات فحول الشعراء) عن ابن أبي اسحاق، حيث قال: "كان أول من بعّج النحو، ومدّ القياس، وشرح العلل". ومن المؤكد أن شرح الشيء وتحديده لا يتأتى إلا بعد أن يرسى ذلك الشيء على صورة واضحة المعالم. ولا شك أن ابن أبي إسحاق قد سبقه جيل قدّم لما جاء به هو؛ فأبو الأسود الدؤلي – وهو سابق لابن أبي اسحاق – حينما يقول لابنته: قولي: ما أحسن السماء – بنصب النون وهمزة السماء – وهي قد قصدت التعجب لا الإستفهام إنما يفعل ذلك لعلة أو غاية، وإن لم يكن قد صرح بها، وهي أن العرب تنصب عند التعجب الأول والثاني، وترفع عند الإستفهام الأول وتجر الثاني.

لقد كان تعليل ابن أبي اسحاق ذا مقدمات سبقته، ولا شك أن اهتمامه الكبير بالقياس يدعم ذلك؛ فقد روي أن تلميذه يونس بن حبيب سأله يوما عن كلمة (السويق) – وهو الناعم من دقيق الحنطة – هل ينطقها أحد من العرب (الصويق)؟ فأجابه: نعم، قبيلة عمرو بن تميم تقولها، ثم قال له: وما تريد إلى ذلك؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس.

إن حمل ابن أبي إسحاق غير المنصوص عليه على المنصوص عليه وقياس النظير بالنظير لعلة جامعة بينهما، لاشك يعني نقل اللغة العربية من فطرتها ووجدانها إلى التعلم والعقل، بل إن مجرد الجلوس لتعليم العربية والتخصص فيه يعني العمل على تغليب العقل على الفطرة، ومن ثم يعني البحث عن السبب أو العلة، وذلك صنيع ابن أبي إسحاق الذي يعد بحق المعلم والمؤسس الأول للنحو العربي مع علمه بالقراءات القرآنية فهو أحد القراء السبعة المشهورين.

ولا يخفى أن ابن أبي إسحاق كان يعتمد على كلام العرب المروي في استنباط العلل وتخريج القياس، كما هو واضح في رده على يونس بن حبيب وكذلك في أعتراضاته على الفرزدق والتي منها تخطئته في نصب (موال) في البيت الذي هجاه به وهو:

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا.

حيث قال له: "أخطأت، أخطأت، إنما هو: مولى موال".[13] حملا على جوار وغواش، إذ العرب تلحق ذلك بالاسم المنقوص فتحذف الياء عند التنكير، وتنوّن في حالتي الرفع والجر، (وموال) ها هنا حقها الجر لأنها مضاف إليه.

ولاشك أن معرفة الحضرمي الواسعة بلغات العرب قد كانت عونا له على اطلاق أحكامه وتعليلاته النحوية، فهو الذي قيل فيه: "هو والبحر سواء".[14]

التعليل عند أبي عمرو بن العلاء

أبو عمرو بن العلاء هو زبان بن العلاء بن عمار بن العريان عبد الله بن الحصين المكي البصري (ت 154هـ)، من تلامذة ابن أبي إسحاق. كان كأستاذه مولعا بالقياس؛ من ذلك ماحكاه الزبيدي في (الطبقات) عن ابن أبي سعد أنه قال: "قال ابن نوفل: سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟

قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغـات".[15]

والجدير بالذكر أن منهج أبي عمرو هذا هو الذي سار على هداه بقية البصريين ممن جاءوا بعده، فحملوا كلام العرب على الكثير الشائع، وحفظوا القليل على أنه شاذ لا يقاس عليه. ويستنتج من النص السابق أن ابا عمرو كان يضيق باختلاف ألسنة العرب، فكان أن أتخذ من ذلك الإختلاف علة له في العمل على الأكثر وإهمال القليل.

ويروى عن الأصمعي أن أبا عمرو بن العلاء قال: "سمعت رجلا من اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟ قال: نعم أليس بصحيفة؟"[16] وواضح أن أبا عمرو غير راض عما ذهب إليه الرجل من حمل "الكتاب" على معنى التأنيث، فالقياس اللغوي – الذي ارتضاه أبو عمرو مذهبا له – هو أن يقول: جاءه كتابي فاحتقره، حملا على اللفظ المذكر، وهو الشائع. ومعروف أن أهل اليمن ممن رُدّ الإحتجاج بكلامهم من العرب.

ولئن لم يصرح أبو عمرو بمذهبه في التعليل، إننا نلمس من النصين السابقين أن احتكامه إلى الشائع من لسان العرب هو علته ودليله.

التعليل عند الخليل

لم يكن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) مقلدا لمنهج من سبقه من النحاة تقليدا أعمى، فابن أبي إسحاق وأبو عمرو بن العلاء وغيرهما قد أولوا عناية خاصة بالقياس اللغوي النحوي، أما الخليل فلم يعبأ بذلك، فقد روي عنه أنه قال: "القياس باطل"،[17] ومن ثم فإن العلل النحوية لم يكن يعدها ركنا هاما يلزم التعويل عليه، فهو يرى أنها ليست مطردة، ولا تخضع لقاعدة عامة، وهي عنده علل خاصة تختلف من نحوي إلى آخر كما تختلف من فرد داخل الجماعة اللغوية إلى فرد آخر، وهذا النص خير شاهد على ذلك: "سئل – الخليل – عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا... فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح غيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها".[18]

لقد بنى الخليل تعليلاته على الحس العربي الذي يؤثر الخفة وينفر من الثقل، وللفراهيدي عقل نافذ وعلم بأساليب العرب لا يضاهيه فيه أحد، يشهد على ذلك عمله الرائد في معجم "العين" من تحديده للمستعمل من الألفاظ العربية والمهمل منها، معتمدا

في ذلك على عملية التدوير، ثم إن استنباطه لعروض الشعر لدليل أيضا على رفاهة حسه وامتلاكه للسان قومه، فأنت إذن أمام رجل حكيم محيط بعلوم العربية كلها، ومع ذلك فإنه لم يكن متشددا في أحكامه وتعليلاته، فالمسألة عنده مبنية على الذوق والإستحسان أولا ثم القياس ثانيا.

وقد حفل كتاب سيبويه بجملة من تعليلات الخليل، إليك بأمثلة منها:

1 – "خشنت بصدره؛ فالصدر في موقع نصب والباء قد عملت، ومثله [قل كفى بالله شهيدا بيني وبينكم – الإسراء 96] إنما هو: كفى الله، ولكنك لما أدخلت الباء عملت والموضع موضع نصب، والمعنى معنى النصب"[19].

2 – "هو كائن أخيك، على الإستخفاف، والمعنى: هو كائن أخاك"[20].

3 – يقول سيبويه "وسألت الخليل عن قولهم: أضرب أيهم أفضل، فقال: القياس النصب، كما تقول: أضرب الذي أفضل، لأن "أبا" في غير الإستفهام والجزاء بمنزلة الذي، كما أن "من" في غير الجزاء والإستفهام بمنزلة الذي"[21].

4 – "ومن ذلك قولهم: مرحبا وأهلا، وإن تأتني فأهل الليل والنهار. وزعم الخليل – يقول سيبويه – حين مثله أنه بمنزلة رجل رأيته سدد سهما فقلت: القرطاس، أي أصبت القرطاس، أي أنت عندي فيمن سيصيبه، وإن تبت سهمه قلت: القرطاس، أي استحق وقوعه بالقرطاس، فإنما رأيت رجلا قاصدا إلى مكان أو طالبا أمرا فقلت: مرحبا وأهلا، أي أدركت ذلك وأصبت، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم أياه"[22].

إعتمد الخليل في المثال الأول المعنى المقصود إليه علة ودليلا في إعراب "صدره"، وفي المثال الثاني تعلل بالإستخفاف الذي هو ضد الثقل، وفي المثال الثالث وجد مندوحته في القياس اللغوي، وفي الرابع علل حذف الفعل بكثرة الإستعمال. ولعل هذه العلة الأخيرة هي أكثر العلل عند الخليل، وهذه العلل جميعها الحسية منها والقياسية لا تنفر منها النفس ولا ينبو عنها الحس.

إن العلل النحوية منذ أبي الأسود الدؤلي حتى عهد الخليل –كما توضحها الأمثلة- كانت بعيدة عن التكلف والتفلسف، قريبة من روح اللغة ومن حسها، ثم إن هذه العلل قد وردت بأسلوب أقرب إلى الجزم والتقرير منه إلى الغرض والتخيّل والجدل، والسبب في ذلك يرجع على أن هؤلاء النحاة الأوائل قد أخذوا العربية من منابعها الصافية، وفي بيئتها الخالصة فخالطوا الأعراب، وطافوا البدو والحضر فلا عجب أن تكون عللهم قريبة المأخذ مستمدة من واقع لغتهم، غير أن تغيّر الحال والحاجة الماسة إلى تقنين العربية جعلت الأساتذة الأوائل: ابن أبي إسحاق وأبا عمرو ابن العلاء وغيرهما يعملون عقولهم، فلجأوا إلى القياس للإستعانة به في تلك العملية، ولكن الأمر لم يصل بهم إلى أن يتأثروا بالفلسفة، وعلم الكلام والفقه، فذلك هو صنيع خلفهم.

التعليل عند سيبويه

أما عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه (ت 180هـ) فإليه انتهت صناعة النحو واللغة، حملها عن أستاذه الخليل بن أحمد، فأحسن حملها وأودعها "كتابه" فكان

أن بلغ ما حمل وأضاف إليه الكثير مما تعلمه نظير الدربة الطويلة وكثرة البحث والتنقيب.

إن نظرة فاحصة في كتاب سيبويه لتبين أنه قد جمع فيه بين الرواية والدراية، فهو من جهة تراه يتبع أستاذه الخليل في التعليل التعليمي البسيط لأبواب كثيرة من النحو، وتراه من جهة ثانية يأتيك بأساليب مصطنعة متكلفة يأباها الحس العربي.

إن العلل النحوية عند سيبويه تتردد بأسماء كثيرة وفي مواضع شتى من "الكتاب" حتى أن بعضها كعلة "كثرة الإستعمال" وعلة "الإستخفاف" وعلة "الإستثقال"، وعلة "الإستكراه" وعلة "خوف الإلتباس"، كل ذلك لا تكاد تخلو منه صفحة من صفحات "الكتاب" إلا في القليل النادر. قال في باب المنادى: "فأما المفرد إذا كان منادى فكل العرب ترفعه بغير تنوين لأنه كثر في كلامهم"[23]. وقال في باب الجار والمجرور: "إذا فصلت بين "كم" وبين الإسم بشيء استغنى عنه السكوت أو لم يستغن فاحمله على لغة الذين يحملونه بمنزلة اسم منون لأنه قبيح أن يفصل بين الجار والمجرور، لأن المجرور داخل في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة"[24].

هذان مثالان من تعليلات سيبويه النحوية، فالمفرد المنادى – في المثال الأول – مرفوع وغير منون لأن العرب نطقت به كذلك وكثر بصورته تلك في كلامها، والفصل بين "كم "الجارة وبين الاسم الذي بعدها يحمل على الاسم المنون لأن ذلك قبيح أو مستكره إذ الجار والمجرور – عند سيبويه – بمنزلة الشيء الواحد، فكل منهما يكمل الآخر.

اتبع سيبويه في تعليلاته منوال المثالين السابقين مقتفيا في ذلك أثر الخليل، تاركا التفلسف وإعمال العقل، قال أحد الباحثين: "من تأمل أكثر ما يعتل به النحويون الأوائل ولا سيما الخليل وسيبويه.. ير أن ما اعتلوا به إنما هي علل لغوية بحت مدارها على أسباب لسانية يبينها الحس قبل أن ينفذ إلى إدراكها العقل"[25].

لم تكن تعليلات سيبويه مطردة، فهي كعلل الخليل، من ذلك أن بعض "أسباب الحذف مثلا لا تطرد في كل موضع، كالحذف لكثرة الإستعمال أو لطول الكلام وبعض المواضع يحس أن يعلل فيها الحذف بأكثر من سبب كأسلوب القسم الذي يعلل الحذف الوارد فيه كثيرا بطول الكلام، وبكثرة الإستعمال"[26].

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن قسم الصرف في "الكتاب" وهو القسم الثاني منه قد حظي بالقسط الأكبر من تعليلات سيبويه، أما قسم النحو، وهو الأول من الكتاب فقد حظي بقسط دون ذلك من تعليلاته.

ومن تعليلات سيبويه غير ما ذكرنا علة مضارعة أو مشابهة، وعلة مغايرة أو مخالفة وعلة عدم وجود النظير، وعلة توكيد، وعلة معنوية، وعلة تغليب، وعلة تنكير أو تحقير، وغير ذلك كثير. وهي تعليلات لا تخرج في مجموعها عن الواقع اللغوي وحس العربي.

لقد كان سيبويه إذن مخلصا في تطبيق منهج الخليل الذي ورثه عنه خاصة في ظاهرة التعليل. ولكنه مع ذلك قد خالفه – كما سلف الذكر – في اصطناع بعض الأساليب التي أقحمها إقحاما على العربية مما يدل على أن النظر العقلي قد بدأ يغزو

النحو العربي بصورة أوضح ابتداء من سيبويه، من ذلك ما نجده عنده في أسلوب الشرط قوله: "أي من يأته من أن يأتنا نعطه يعطه تأت يكرمك، وذاك أن "من" الثانية صلتها "أن تأتنا نعطه"، فيصير بمنزلة زيد، فكأنك قلت: أي من إن يأته زيد يعطه تأت يكرمك، فصار (إن يأته زيد يعطه) صلة لـ "من" الأولى، فكانك قلت: أيهم تأت يكرمك"[27].

وقد علق الأستاذ عبد الرحمن السيد على ذلك بقوله: "ولست أشك في أن هذا الأسلوب فرض محض، دعا إليه الإندفاع في التقدير وذكر الصور العقلية التي يمكن أن ترد على الذهن، وأنه ليس من الأساليب التي أستعملتها العرب في حياتها، وتناولت به شئونها"[28]. فإعمال العقل باد بشكل كبير ههنا، ولكن الداعي إليه – فيما نرى – هو الشرح والتأويل كهدف كان سيبويه يطلبه.

إن ظاهرة بروز إعمال العقل عند سيبويه ترجع إلى عوامل كثيرة منها:

1 – أن سيبويه لم يرحل إلى البادية في طلب اللغة والسماع عن العرب ومشافهتهم وقد كانت تلك وسيلة الرعيل الأول من النحاة في استقراء أساليب العرب وتقعيد العربية ونحن لا نشك في أن مشافهة الأعراب والأخذ عنهم هي أنجع السبل في بناء صرح النحو.

2 – أن سيبويه فارسي الأصل، نشأ في بيئة غلب الطابع العقلي على ثقافتها فتأثر بذلك واعتمد عليه في استنباط نحو العربية إلى جانب ما أخذه عن أساتذته العرب.

3 – لاشك أن خصوم سيبويه من الكوفيين خاصة، قد كانوا كثيرين الأمر الذي دفعه إلى إعمال عقله قدر طاقته في الدفاع عن مذهبه والتصدي لهم، ولك في المسألة الزنبورية خير مثال.

نلخص من هذا كله إلى أن التعليل العقلي النظري قد بدأ يغزو الدرس النحوي منذ سيبويه وإن لم تبد الأمثلة واضحة عنده كما وضحت عند خلفه من نحاة البصرة، وبعض نحاة الكوفة كما نلاحظ ذلك بوضوح عند الأخفش سعيد بن مسعدة (ت 211هـ)، وقد روي أن الجاحظ قال عنه: "إنه كان ينشر في مصنفاته ضربا من الغموض والعسر حتى يلتمس منه الناس تفسيرها رغبة في التكسب بها"[29]. وقيل عنه أيضا أنه "عنى بالحدود والتعريفات أكثر مما عنى أستاذه سيبويه، وعلى نحو ما عنى بالتعيرفات عنى بالتعليلات، حتى تعليل ما لم يقع في اللغة، من ذلك امتناع الفعل المضارع من الخفض"[30]. إلا أنه يبدو قد فطن إلى تلك التعقيدات وإجهاد العقل بلا طائل في استنباط العلل فتحوّل عن ذلك وتخلى عنه، وسلك سبيل التيسير والوصف حتى عدّه بعض الدارسين والباحثين أول المجددين والميسرين للنحو العربي[31].

ومع كل هذا، فإنه لا يمكن القطع حتى عصر سيبويه، بل وحتى أجيال بعده أن الدرس النحوي قد تأثر بعلوم الإغريق من فلسفة ومنطق. ولئن كان النحو بصفة عامة والتعليل منه بصفة خاصة قد قفز خطوات جبارة بعد سيبويه فإن ذلك لا شك سببه هو الأثر الذي انتقل إليه من علم الأصول الكلامية والفقهية.

علاقة النحو بالفقه وعلم الكلام

إن صلة النحو العربي بعلمي الفقه والكلام صلة وثيقة جدا، ذلك أن هدفهما جميعا كان الحفاظ على الدين الإسلامي ونشره.

لقد كان اللحن في آي القرآن الكريم وما ترتب عليه من فهم خطأ أو تغير في المعنى أحد الأسباب الهامة في وضع النحو لتبصير المسلمين عامة والمولدين منهم بصفة خاصة بالقراءات الصحيحة التي أثرت عن الرسول ε، ثم إن النحو هو الهادي إلى معرفة الأساليب وأشكال النظم التي نزل بها القرآن الكريم، فهو إذن ذو غاية دينية.

إن علماء الفقه يقومون باستنباط الأحكام الشرعية الإسلامية، ويقوم علماء الكلام بالذوذ عن العقيدة الإسلامية التي تأتي على رأسها وحدانية الله سبحانه وتعالى، فلا غرو إذن أن تتشابك العلوم العقلية الدينية والعلوم اللغوية، فهي لا شك تكمل بعضها بعضا، خصوصا في عصرها القديم الذي لم يكن التخصص فيه يعرف له طريق.

لقد كان العلماء القدماء يجمعون بين علوم شتى كالفقه والحديث والقراءات واللغة ونحو والأدب وغيرها، من ذلك أن ابن قتيبة(ت 072هـ) "كان عالما باللغة والحو وغريب القرآن ومعانية والشعر والفقه"[32] وكذلك كان عبد الله بن أسحاق والكسائي (ت981هـ) يجمعان بين تلك العلوم، واشتهرا بالقراءات والنحو، وغير هؤلاء كثير ممن جمع بين أصناف شتى من العلوم والفنون.

إن العلاقة بين العلوم العربية واللغوية تقوم على الأخذ والعطاء، فلئن كان الفقيه ملزما بمعرفة سنن العربية حتى يتسنى له استنباط الأحكام من القرآن الكريم والحديث الشريف، وكذلك عالم الكلام، فإن النحوي قد أقتبس عن أهل الفقه والكلام أصولهم المنهجية كالقياس والتعليل، فكان بعلمه ذلك قد ضم المنقول الذي هو الكلام المأثور سواء كان آي القرآن الكريم أو الحديث الشريف أو كلام العرب من شعر ونثر وأضاف ذلك المنقول إلى معقول هو تلك الأقيسة والتعليلات والتأويلات وغير ذلك مما هو تابع في الأصل لعلمي الفقه والكلام.

سبق الذكر أن العلة ركن من أركان القياس الأربعة: الأصل والفرع والعلة والحكم، ومعلوم أن القياس بأركانه المذكورة قد حدده أهل الفقه بداية الأمر، فإذا ما انتقلنا إلى النحاة أو اللغويين وجدنا أن ذلك لم يختلف عندهم عما قاله أهل الفقه، يقول ابن الأنباري (ت 577 هـ) في القياس النحوي: "ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلة وحكم".[33]

لم تختلف العلة في مسالكها عند النجاة عنها عند الفقهاء، فمسالكها عندهم جميعهم هي: النقل والإجماع و الأدلة العقلية.

وقد قسم السيوطي (ت911 هـ) مسالك العلة النحوية إلى ثمانية أقسام هي[34]:

1- الإجماع: وهي أن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم: كذا، ومثاله: إجماعهم أن تقدير الحركات في المقصور هي التعذر وفي المنقوص الاستثقال.

2- النص: وهو أن ينص العربى على العلة، ومثاله ما قاله أبو عمرو ابن ابن العلاء:

وسمعت رجلا من اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ فقال: نعم، أليس بصحيفة؟.

3- الإيمـاء: قال السيوطى: هو كما روي أن قوما من العرب أتوا النبي ρ فقال: من أنتم؟ فقالوا: نحن بنوغيان، فقال:

أنتم بنو رشدان. إشارة إلى أن الألف والنون زائدان.

4- السبر والتقسيم: هو أن يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها، أي يختبر ما يصلح وينفى ما عداه بطريقه. ومثاله ما روي عن ابن جني أنه إذا سئلت عن وزن مروان، فتقول: لا يخلو إما أن يكون "فعلان" أو مفعالا" أو "فعوالا".. ثم يفسد كونه "مفعالا" فعوالا" بأنهما مثالان لم يجيئنا، فلم يبق إلا "فعلان".

5- المناسبة: وتسمى الإخالة أيضا لأن بها يخال أو يظن أن الوصف علة، ويسمى قياسها قياس علة، وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل. ومثال ذلك: حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل في الرفع بعلة الإسناد.

6- قياس الشبه: هو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، ومثاله أن يدل على إعراب المضارع بأنه يتخصص بعد شياعة كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه، فكان معربا كالاسم، أو بأنه يدخل عليه لام الإبتداء كالاسم، أو بأنه على حركة الاسم وسكونه، وليس شئ من هذه العلل هي التي وجب لها الإعراب في الأصل.

7- قياس الطرد: الطرد هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة وقد اختلف النحاة في كونه علة. ومثاله: بناء " ليس" بعدم التصرف لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف.

8- إلغاء الفارق: وهو بيان أن الفرع لم يفارق الأصل إلا فيما لا يؤثر، فليزم اشتراكهما. ومثال ذلك: قياس الظرف على المجرور بجامع ألا فرق بينهما.

ولابد من الإشارة إلى أن جميع هذه المالك جارية بأسمائها عند علماء الأصول إلا أن الأصل فيها هو: النقل والإجماع والأدلة العقلية، فمسلك "النص" هو نفسه "النقل" ومسلك "الإيماء" داخل في حيز النقل أو النص، وأما بقية المسالك الأخرى فلاحقة بالأدلة العقلية أو الاستنباط.

وقد نقل السيوطى عن ابن الأنباري أن "أصول النحو مشابهة أصول الفقه وموضوعة على غرارها، وأن هناك ارتباطا قويا بين المادتين، وأن مادة أصول الفقه سابقة على مادة أصول النحو، فعلماء أصول النحو نظروا في أصولهم إلى علماء أصول الفقه..".[35]

إن الفقه قد جمع بين النقل والعقل[36] أو هو- كما يقال – معقول من منقول وكذلك النحو فإنه قد اعتمد المنهج نفسه، وقد اتخذ النحاة كتب الفقه مرجعا أساسيا في تعليلاتهم، قال ابن جنى: "ينتزع أصحابنا العلل من كتب محمد بن الحسن الشيبانى صاحب أبى حنيفة لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق".[37] فإذا كان ابن جنى قد عنى بكلمة "أصحابنا" النحاة كما ذهب إلى

ذلك بعض الباحثين فذلك لا شك يؤكد أن معظم النحاة – خلال القرنين الثالث والرابع – إن لم نقل كلهم كانوا متأثرين بالفقهاء مادة ومنهجا، وإن كان قد عنى بتلك الكلمة فقهاء الحنفية المتأخرين كما ذهب إلى ذلك بعضهم فإنما يكون أن ابن جنى هو الذي أختص بالتأثر بهم، فهو حنفي المذهب، ولكن ذلك لا ينفى أن يكون النحاة ممن عاصروا ابن جني (ت 392هـ) أو أتوا بعده قد تأثروا بالفقهاء.

ومن الأمثلة على أن النحو متأثر بالفقه أن أبا القاسم الزجاجى (ت 337هـ) قد قاس كون الإعراب لا يكون إلا بالحركات على وجوب الصلاة على البالغين من الجنسين، ثم رأى أن إعراب الأفعال الخمسة بالحروف ناقض للباب، أي الإعراب بالحركات، فقاس ذلك على البالغين من النساء، خاصة اللائي لحقتهن علة فسقطت عنهن الصلاة، وهذا القياس مردود على صاحبه إذ أن قضية كون الإعراب يكون بالحركات، أو بالحروف – وهي في الواقع حركات أيضا ولكنها طويلة – بعيدة كل البعد عن القضية الثانية بحكم اختلاف طبيعة كل منهما عن طبيعة الأخرى.

إن الفقهاء قد تأثروا هم أيضا بالنحاة، من أمثلة ذلك ما ورد عن الجرمي أبى عمرو صالح بن إسحاق (ت 225 هـ) أنه قال: "أنا مذ ثلاثون أفتى الناس في الفقه من كتاب سيبويه." [38] وروي عن الفراء (ت 207 هـ) أن محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة سأله عن الحكم في مَنْ سها في سجود السهو، فقال: لاشيء عليه، ولما سئل عن مصدر فتواه، قال: قسته على ما عندنا في العربية فإن المصغر لا يصغر[39]. وهذا أحد فقهاء الشافعية في القرن الرابع وهو ابن الحداد المصري قيل عنه "كانت له ليلة كل جمعة يُتكلم فيها عنده في مسائل الفقه على طريق النحو."[40]

لقد تبين إذن أن العلاقة بين النحو والفقه علاقة وثيقة جدا وتقوم على الأخذ والعطاء بينهما، ولاشك أن رجوع الفقهاء إلى القواعد التركيبية للغة لاستخراج المعاني التي حددها النحاة شبيهة جدا بما يقوم به قضاة التحقيق اليوم من الاستعانة بطريقة كلام المجني عليه وملامحه، فيزيد ذلك من إثبات التهمة، أو نفيها.

إن الحقيقة التي يجب أن نقرها هي أن أثر الفقهاء في علماء اللغة أو النحاة أكبر بكثير من أثر علماء اللغة فيهم، يرجع ذلك إلى سبق الفقه على النحو زمانا ومنزلة، إذ أن العلوم مراتب.

هذا فيما يخص علاقة النحو بالفقه وأصوله، أما بالنسبة لأثر علم الكلام في الدراسات النحوية عامة والتعليل فيه على وجه الخصوص فإننا نقول إنه لا يقل عن أثر الفقه فيها، بل إننا لا نكاد نستطيع أن نفصل بين أثر كل منهما عن الآخر في النحو.

ذكرنا فيما سبق أن العلامة ابن جنى صرح أن أصحابه كانوا ينتزعون العلل من كتب الفقه الحنفية، ولكننا نجده في موضع آخر يذكر أن تلك العلل النحوية هي أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل الفقهاء، قال في الخصائص: "أعلم أن علل النحويين، وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين، أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه، وذلك إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام.."[41] فهذا النص شاهد – في رأى ابن جنى- على أن علل النحو ليست مطردة

كما ادعى ذلك بعض النحاة والباحثين، وذلك على عكس علل الفقه المطردة، فعلل النحو خاضعة للذوق أو الحس في رأي ابن جنى وهو ما ذهب إليه الخليل من قبل.

إن عدم ثبات هذه العلل أو اطرادها، واختلافها من نحوي إلى آخر هو الذي قربها من علل المتكلمين المجادلين وأبعدها عن علل الفقهاء. إن علل أهل الكلام تختلف أيضا فيما بينهم، فلكل وجهة نظره الخاصة، ولكل علته ودليله في ذلك.

وقد ضرب ابن جنى مثلا لعلل النحو التي يرى أنها تنحو منحى علل المتكلمين فقال: "قال أبو إسحاق الزجاج في رفع الفاعل ونصب المفعول: إنما فعل ذلك للفرق بينهما، ثم سأل نفسه فقال: فهلا عكست الحال فكانت فرقا أيضا؟ قيل: الذي فعلوه أحزم، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته ونصب المفعول لكثرته، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون."[42]

إن النحاة المتأخرين قد تأثروا بالمذاهب الكلامية العقلية، بل إن مجموعة كبيرة منهم كانت تدين بمذهب المعتزلة "فسيبويه والفراء وأبو علي الفارسي والرماني وابن جنى والزمخشري وأضرابهم كلهم كانوا معتزلة."[43] وإذا ما بحثت في أصل هؤلاء تبيّن لك أنهم إما من الفرس أو من الروم، وهم لاشك متأثرون بالمذاهب الكلامية الجدلية لتلك الأمم، وهي التي أصبحت تمثل جوهر الاعتزال في الإسلام، فهذا الرماني أبو الحسن (ت 374 هـ) النحوي المشهور قد قيل عنه إنه "كان يفتنّ في الكلام على مذهب المعتزلة، ومع أنه له ستة كتب على كتاب سيبويه إلا أن كتبه في الكلام أكثر من كتبه في اللغة والنحو بكثير."[44] وكان أبو علي الفارسي (ت 377 هـ)- على الرغم من اعتزاله – يضيق بما كان يفعله أصحابه من مزج النحو بالكلام والمنطق، وخاصة منهم الرماني، حيث قال فيه: "إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شئ، وإن كان ما نقوله فليس معه منه شئ."[45]

وإذا ما عدنا إلى كتاب الزجاجي لنقتطع منه أمثلة من علل النحاة التي اقتفوا فيها أثر أهل الكلام وجدناه يمتلئ بضروب منها، ولعل أول وأبرز ما يسترعي انتباه الدارس في ذلك الكتاب هو عناوين أبوابه مثل " حد الاسم والفعل والحرف" و"القول في الفعل والمصدر، أيهما مأخذ من الآخر" و"القول في الإعراب والكلام: أيهما أسبق في المرتبة والتقدم". فهذا شبيه بما جرى عليه المتكلمون في كتبهم، بل إن الزجاجي لا شك قد وضعه وهو يقصد ذلك. إن الكلمات: "الحد" و"القول" و"الرتبة أو المرتبة" من اصطلاحات علماء الكلام. ومن الطريف أن الزجاجي قد أورد كلمة "الكلام" ليدلل بها على "الكلم"[46] لا لأمر ما، إنما لأنه قد علق في ذهنه صنيع المتكلمين.

ورد في "باب الإعراب والكلام وأيهما أسبق" قوله: "فإن قال: فأخبروني عن الإعراب والكلام أيهما أسبق؟ قيل له: إن الأشياء مراتب في التقديم والتأخير، إما بالتفاضل وبالاستحقاق أو بالطبع أو حسب ما يوجبه المعقول، فتقول: إن الكلام سبيله أن يكون سابقا للإعراب لأنا قد نرى الكلام في حال غير معرب ولا يختل معناه، ونرى الإعراب يدخل عليه ويخرج ومعناه في ذاته غير معدم ... فعلمنا بذلك أن الإعراب

عرض داخل في الكلام لمعنى يوجده – غير معنى الاسمية والفعلية – ويدل عليه، والكلام إذا سابقه في المرتبة والإعراب تابع من توابعه."[47]

هذا تحليل نحوي استمد مقوماته من منهج علماء الكلام العقلي المنطقي، واعتمد على اصطلاحاتهم فأبان بذلك مدى أثر الكلام الكبير في النحو.

وفي الباب نفسه يقول الزجاجي: "فإن قال فأخبروني عن الكلام المنطوق به الذي نعرفه الآن بيننا، أتقولون إن العرب كانت نطقت به زمانا غير معرب ثم أدخلت عليه الإعراب أم هكذا نطقت به – أي معرب – في أول تبلبل ألسنتها؟ قيل له: هكذا نطقت به في أول وهلة، ولم تنطق به زمانا غير معرب ثم أعربته. فإن قال: فمن أين حكمتم على سبق بعضه بعضا، وجعلتم الإعراب الذي لا تعقل أكثر المعاني إلا به ثانيا، وقد زعمتم أنها تكلمت هكذا جملة؟ قيل له قد عرّفناك أن الأشياء تستحق المرتبة والتقدير والتأخير على ضرب، فنحكم لكل واحد منها بما يستحقه، وإن كانت لم توجد إلا مجتمعة، ألا ترى أنا نقول: إن السواد عرض في الأسود، والجسم أقدم من العرض بالطبع والاستحقاق وأن العرض قد يجوز أن يتوهم منفصلا عن الجسم والجسم باق، فنقول إن الجسم الأسود قبل السواد ونحن لم نر الجسم الأسود خاليا من السواد الذي فيه ولا رأينا السواد قط عاريا من الجسم."[48]

فهذا مذهب البصريين الذين يحكمون بأن الأسماء أسبق من الأفعال نراه مطعما برؤية أهل الكلام، وواضح أن الجدل ومقارعة الخصم بالحجة أو العلة يطغى على النص، وهو أسلوب لم يكد يخلو منه مؤلف في النحو، فكثيرا ما يسترعى انتباهنا ونحن نطالع كتابا في النحو عبارات مثل: "فإن قال – قلنا"، "سأل – فأجبناه" ونحو ذلك. ولاشك أن الدافع إلى هذا الجدل النحوي واصطناع العلل النظرية البعيدة هو المناظرات أحيانا والمكابرات أحيان أخرى، تلك التي شاعت في الأمصار العربية بين الفرق الإسلامية الكلامية والفقهية والنحوية منذ أواخر القرن الثاني وبداية القرن الثالث.

هل أثر المنطق الأرسطى في التعليل النحوي؟

ذهب بعض الباحثين اللغويين العرب إلى أن المنطق والفلسفة اليونانيين قد أثرا في الدرس النحوي العربي، وحدد بعضهم بداية ذلك الأثر بأواخر القرن الثالث الهجري وبداية القرن الرابع، وهم يعتمدون في ذلك – حسب ما نرى – على عاملين هامين هما:

أ – ترجمة كتب أرسطو في المنطق إلى العربية خلال حكم العباسيين.

ب – التشابه بين الطابع العقلي الذي طغى على النحو العربي وخاصة التعليل وبين المنطق الأرسطي ومبدأ العلية فيه.

أما بالنسبة للعامل الأول، فلا خلاف أن كتب أرسطو المنطقية وغير المنطقية قد ترجمت بالفعل إلى العربية، فذلك واقع لاشك فيه، ولكن الروايات تختلف حول المترجم الحقيقي لها، وهي بالتالي تختلف في أي زمان كان ذلك بالضبط، فبعضهم يذكر أن عبد الله بن المقفع (ت 139 هـ) هو أول من ترجم منطق أرسطو إلى العربية "، وفي رواية

ثانية أن ترجمة ذلك قد تمت على يدي بن إسحاق (ت 264 هـ) وتلامذته[49]. ويرى ابن خلدون "أن كتب أولئك المتقدمين (أفلاطون وأرسطو والإسكندر) لما ترجمها الخلفاء من بني العباس من اللسان اليوناني إلى اللسان العربي تصفحها كثير من أهل الملة.."[50] فلم يحدد مَنْ مِنْ خلفاء بني العباس قد أمر بترجمتها. وأشار الأستاذ أحمد أمين أن ذلك قد تم في العصر العباسي[51]، ولكنه لم يحدد هو الآخر متى كان ذلك بالضبط، أما الأستاذ تمام حسان فقد ذكر أن التراث اليوناني – ومنه المنطق الأرسطي الصوري – قد ترجم إلى العربية في عهد الخليفة المأمون[52].

وعلى كل حال فإن نقل المنطق والفلسفة اليونانيين إلى العربية ثابت وإن أختلف في زمان ذلك وطرقه ومترجمه.

أما بالنسبة للعامل الثاني، وهو التشابه الموجود بين التعليل العقلي في النحو العربي ومبدأ العلية عند أرسطو وبين النحو عامة والمنطق الأرسطي، فإنا لا نرى من ذلك سوى السمة العقلية كعامل مشترك بينهما. أما من حيث منهج النحو والتعليل فيه فإنه يبدو أكثر ارتباطا، وتأثرا بأصول الدين وأصول الفقه كما سبق أن أوضحنا ذلك.

ذكر الأستاذ إبراهيم بيومي مذكور أن المنطق الأرسطي قد أثر في النحو العربي من جانبين: أحدهما موضوعي والآخر منهجي.[53] والواقع أنه لا يمكننا لمجرد ذلك التشابه الموضوعي والمنهجي أن نقطع بتأثر النحو بالمنطق الصوري، بل إن ذلك التشابه – كما يرى بعض الباحثين – يعزى إلى مؤثرات خارجية كثيرة، أثرت في علوم الدين الفقهية والكلامية التي أثرت بدورها في النحو.

إن القياس المنطقي الصوري يبدأ بافتراض القاعدة العامة ثم يخضع لها المفردات بعد ذلك فهو يتدرج من الكل إلى الجزء، أما النحو فيقوم في البداية على استقراء الجزئيات أو الوحدات اللغوية لينتهي إلى وضع القاعدة، فهو يعتمد على منهج معاكس لمنهج القياس الصوري.

إن الأحداث التاريخية تثبت أن المسلمين لم يأخذوا بمنطق أرسطو بل إنهم منذ اللحظات الأولى التي عرفوا فيها الفلسفة اليونانية أحسوا بحاجة إلى وضع منطق جديد يختلف عن هذا المنطق الذي يستند إلى أبحاث الميتافيزيقيا وغيرهـا[54].

لقد قسم أرسطو العلل المنطقية إلى أربعة أقسام هي:

العلل المادية، والعلل الصورية، والعلل الفاعلية، والعلل الغائية؛ مادية يجاب بها عن: ما الشئ؟ وصورية عن: كيف؟ وفاعلية عن: مَنْ فعل الشيء؟ وغائية عن: لِمَ؟ وليس كذلك علل النحو، فهي، إلى جانب كونها ذات علاقة بالظواهر الجزئية في اللغة وغير مطردة، هي في الغالب الأعم ذات طبيعة غائية، "ولك أن تراجع كتاب "أسرار العربية" لابن الأنباري، وستجده كله تقريبا قائما على التعليل الغائي، وأيضا كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" لابن الأنباري، وما فيه من جدل دار حول مقدمات التعليل التي هي في غالبها إجابة عن: لِمَ ؟"[55]

إن النحاة قد قسموا العلل النحوية إلى أنواع غير التي قسم أرسو إليها علل المنطق، وذلك يوضح أنهم لم يتأثروا بأرسطو في هذه النقطة. ونعود إلى بيان تلك الأنواع بعد قليل حينما نتحدث عن تصنيفها عند النحاة.

إن القواعد النحوية ليست قواعد صورية كما هي مقدمات المنطق الأرسطي، فهي نتاج للاستقراء اللغوي، والإستقراء النحوي سابق لها كما أوضحنا ذلك، على أن النظرة الشمولية للظواهر قد تسبق النظرة إلى الأجزاء المركبة منها إلى تلك الظواهر فالنحاة والدارسون قد عرفوا مثلا أن:

- كل حرف لا محل له من الإعراب.
- هل: حرف.
- هل لا محل لها من الإعراب.

ولكنه ليس من الضروري أن يكونوا قد أخذوا ذلك عن أرسطو.

إن تلك القواعد التي توصل إليها النحاة الأوائل بالاستقراء قد أصبحت منطلق البحث عند النحاة المتأخرين حيث قاسوا عليها أمثلة من جنسها، وكان الفقهاء والمتكلمون يفعلون الشيء نفسه على مقربة من النحاة.

إن العامة أنفسهم يحملون الظواهر القياسية ويشيرون إليها في كثير من ظواهر التفكير البسيط، فهم يخزنون في أذهانهم مقدمات كبرى تكونت من تجارب الحياة، يتعلق بعضها بالإنسان، وبعضها بالحيوان، وبعضها بالأشياء المادية الأخرى، فهم يقيسون ظواهر طارئة على هذه المقدمات، ومن خلالها يصلون إلى النتائج الناجمة عن القياس.(56)

إن وجود بعض خصائص الاستدلال المنطقي في العلوم العربية الإسلامية – في نظرنا – لا يعني بالضرورة تأثر تلك العلوم بالاستدلال المنطقي الأرسطي. إن الاستنتاج أو الاستلزام وارد في كل استدلال سواء أكان منطقيا أم فقهيا أم كلاميا أم نحويا، وإلى هذا المعنى أشار الأستاذ تمام حسان حين قال: "وإذا كان الاستدلال المنطقي نتاجا للفكر اليوناني فإن الاستدلال في الفقه والنحو نتاج إسلامي خالص، و إن حمل بعض التاثير من الاستدلال المنطقي".(57)

لعله تبيّن الآن أن التعليل النحوي – والنحو عامة – في صورته العقلية خلال مراحله المتأخرة ليس دليلا على تأثره تأثرا مباشرا بعلوم الفلسفة اليونانية بقدر ما هو دليل على صلته الوثيقة بالعلوم الفقهية والكلامية الإسلامية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية إن سنه الله في أرضه هي أن تولد الأشياء صغيرة بسيطة ثم تنمو وتتعقد، فالصورة التي بلغها التعليل النحوي في القرن الرابع الهجري هي نتاج لذلك التطور، يضاف إلى ذلك أن العقل العربي الإسلامي ليس عقلا جامدا، وأن الفكر العربي الإسلامي ليس فكرا فوضويا حتى ينسب كل ما هو متطور ومنظم إلى غير العرب والمسلمين.

إن الثقافة العقلية المنظمة ليست حكرا على أمة من الأمم حتى يعزى إليها كل شئ يحمل تلك السمات العقلية.

تصنيف العلل النحوية والتأليف فيها

إن المناظرات النحوية التي كانت مجالس الخلفاء والأمراء مسرحا لها قد كانت عاملا حاسما في تطور علل النحو، "والباحث يرى في هذه المنافسات بين هؤلاء العلماء أنها قدمت للنحو ثروة كبيرة، لأنها أزكت نار البحث والنقد، وجعلت علماء النحو ينقسمون إلى قسمين: قسم يميل إلى القياس والتعليل والتقسيم والتعمق.. وقسم يميل إلى ترك النحو ممزوجا بالأدب والشعر والرواية بعيدا عن التعليلات والتقسيمات."[58]

ذكرنا فيما سبق بعض أنواع العلل النحوية عند الخليل وسيبويه وبينا أن معظم تلك العلل مبني على ذوق أصحابها وحسهم مثل: الحذف لطول الكلام، والحذف لكثرة الاستعمال وغيرهما، ويهمنا هنا أن نعرض أنواع العلل العقلية بعد سيبويه.

قسم الزجاجي العلل النحوية إلى ثلاثة أقسام، فقال: "وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية.

فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظا، وإنما سمعنا بعضه فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنا لما سمعنا: قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو أكل، وما أشبه ذلك.. فمن هذا النوع من العلل قولنا: إن زيدا قائم، إنْ قيل: بم نصبتم زيدا؟ قلنا: بأن، لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأن كذلك علمناه ونعلمه..

فأما العلة القياسية فأن يقال: لمن قال: نصبت زيدا بأن في قوله "إن زيدا قائم": ولم وجب إن تنصب "أن" الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته...

وأما العلة الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب "إن" بعد هذا مثل أن يقال: "فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال وبأي الأفعال شبهتموها أبالماضية أم المستقبلة أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلـة..؟"[59]

وقد علق الزجاجي على أضرب هذه العلل فقال: "إنما هي مستنبطة أوضاعا ومقاييس وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها."[60] ولا شك أنه قصد بالعلة الموجبة للأشياء علل الفقهاء لاطرادها. وقد أخذ كثير من النحاة والدارسين بتقسيم الزجاجي للعلل النحوية.

ذكر الأستاذ إبراهيم مصطفى أن تلك العلل قد اصطلح عليها في أول الأمر بـ"علل الإعراب أو علل النحو" وأضاف : "ثم لم يلبثوا أن أوجزوا فسموها علم النحو أو الإعراب".[61] ولم يذكر الباحث من أين استقى كلامه هذا فأن تسمى العلل-وهي جزء من منهج النحوي- بالنحو أو الإعراب يبدو أمرا غريبا والمرجح أن هذا القول قد بناه صاحبه على ما رآه من شيوع ظاهرة التعليل عند النحاة حيث أصبحوا يقصدون إليها قصدا في مصنفاتهم النحوية.

أما ابن جني فقد قسم العلل إلى قسمين[62]: علة موجبة و علة مجوزة؛ موجبة "كنصب الفضلة أو ما شابهها، ورفع العمدة، وجر المضاف إليه، وغير ذلك وعلى هذا

يكون مفاد كلام العرب."ومجوزة، من ذلك أسباب الإمالة" فإنها علة الجواز لا الوجوب وكذا علة قلب واو"وُقتت" همزة وهي كونها انضمت ضما لازما، فإنها مع ذلك يجوز إبقاؤها واوا، فعلتها مجوزة لا موجبة".[63]

وواضح أن ابن جنى قد خالف الزجاجي في تصنيف هذه العلل، فقد نظر إليها الزجاجي نظرة عامة، في حين نظر إليها ابن جني نظرة المتخصص المدرك لجزئيات اللغة.ويبدو أن اصطلاحات الزجاجي أقرب إلى اصطلاحات المتكلمين منها إلى اصطلاحات الفقهاء. أما اصطلاحات ابن جنى فهي أقرب إلى اصطلاحات الفقهاء منها إلى غيرها.

أما أبو عبد الله الحسن الدينوري فقد قسم علل النحو في كتابة "ثمار الصناعة" إلى قسمين: علة مطردة وعلة غير مطّردة . وقد نقل ذلك السيوطي عنه في "الإقتراح " فقال: "اعتلالات النحويين صنفان:

- علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم.
- وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهم للأولى أكثر استعمالا وأشد تداولا، وهي واسعة الشعب إلا أن مدار المشهور منها على أربعة وعشرين نوعا".[64] وقد ذكر السيوطي قائمة بهذه العلل المطردة وشرحها[65]، ومن بينها: علة سماع، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة تشبيه، وعلة نظير، وعلة معادلة.

وواضح أن الدينوري قد جمع في هذا النوع الأول من العلل (العلل المطردة) بين العلل التعليمية والعلل القياسية .أما النوع الثاني (العلل غير المطردة) فهو يقابل العلل الجدلية النظرية عند الزجاجي.

أما ابن السراج (ت 316 هـ) فقد قسمها هو الآخر إلى نوعين آخرين، وقد نقل ذلك السيوطي عنه أيضا فقال: "ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع ، وكل مفعول منصوب"[66] وهذا النوع يقابل العلل التعليمية، أما النوع الثاني فهو الذي سماه "علة العلة "[67] وهو يقابل العلل الجدلية النظرية عند الزجاجي.

ويشيع في القرن السادس الهجري تقسيم آخر للعلل النحوية هو ما اصطلحوا عليه باسم "العلل الأول والثواني والثوالث". ويبدو أن أول من سماها كذلك هو ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ)، إلا أن الأصل في كل ذلك هو تصنيف الزجاجي، فالعلل الأول هي التعليمية، والعلل الثواني هي القياسية، والعلل الثوالث هي الجدلية النظرية.

إن اهتمام علماء النحو المتزايد بالعلل النحوية واعتبار النحو ميدانا تتبارى فيه العقول، ويلقي فيها كل واحد بالحجج والبراهين – إن ذلك قد أدى إلى أن أفرد بعضهم مؤلفات بالعلة النحوية منذ وقت مبكر نسبيا، ففي القرن الثالث الهجري نجد كتابين خصهما صاحباهما بالعلة هما:

1- كتاب "العلل في النحو" لمحمد بن المستنير المعروف بقطرب (ت 206 هـ).
2- كتاب "علل النحو" لأبي عثمان المازني (ت 249 هـ).

أما في القرن الرابع الهجري فإن التأليف في العلة النحوية قد كثر، وهذه قائمة بذلك نكتفي فيها بالإشارة إلى عناوين المؤلفات وأصحابها:

1- كتاب " علل النحو " للحسن بن عبد الله المعروف بلكذة الأصبهاني المتوفي سنة 311هـ .

2- كتاب نقض علل النحو "للمؤلف السابق"

3- كتاب "العلل في النحو" لهارون بن الحائك، وهو من معاصري ابي إسحاق الزجاج (ت 311 هـ).

4- كتاب "المختار في علل النحو" لمحمد بن كيسان المتوفى سنة 320 هـ .

5- كتاب "الإيضاح في علل النحو" لأبي القاسم الزجاجي المتوفى سنة 337 هـ .

6- كتاب "النحو المجموع على العلل" لمحمد بن على العسكري المعروف بمبرمان المتوفى سنة 345 هـ .

7– كتاب "علل النحو" لأبي الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الوراق المتوفي سنة 381 هـ.

8 – كتاب "علل كتاب المبسوط" لأبي مهران المتوفي سنة 381هـ.

9 – كتاب "شرح علل النحو " لأبي العباس أحمد محمد المهلبي المتوفي سنة 385هـ.

10 – كتاب "العلل" لإسماعيل بن محمد القمي، وهو من رجال القرن الرابع أيضا.

11 – كتاب "تقسيمات العوامل وعللها" لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي المتوفي سنة 391هـ.

وهناك كتب، أهتم فيها أصحابها بالتعليل النحوي وأفردوا له فيها أبوابا، بل إن التعليل يطغى على معظم أبوابها، إلا أن تلك الكتب قد وضعت بعناوين لم يصرح فيها بالتعليل، ومنها: "الخصائص" لابن جني، و"أسرار العربية" و"الجمل في علم الجدل "لأبي بكر بن الأنباري. فأما الخصائص فواضح أن ابن جني قد تحدث فيه عن التعليل النحوي بإسهاب. وأما كتابا ابن الأنباري فقد قيل في الأول منهما أنه "كتاب يعنى بالعلل ويشرحها بأسلوب قائم على المناظرة والجدل".[67] وقد ذكر ابن الأنباري نفسه أنه أوضح فيه فساد ماعداه بواضح التعليل وأنه رجع في كل ذلك إلى الدليل[69]، أما الكتاب الثاني فإن عنوانه يدل على أن ابن الأنباري قد وضعه في التعليل.

أما السيوطي (ت 911هـ) فقد ألف هو الآخر كتبا تعرض فيها إلى التعليل النحوي منها "الإقتراح في أصول النحو".

الهوامش

1. انظر: محمد مصطفى شلبي: تعليل الأحكام، مطبعة الأزهر 1949، ص .112

2، 3، 4، 5، 6، 7. يرجع في ذلك كله إلى المرجع نفسه، ص112 – 121.

8. عبد الوهاب خلاف: أصول الفقه، دار العلم للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة العاشرة 1984، ص ص 63 – 64.

9. انظر: المرجع نفسه، ص 64.
10. د. مازن المبارك: النحو العربي – العلة النحوية نشأتها وتطورها، ط2 دار الفكر – بيروت 1981، ص90.
11. انظر: د. محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، ط2، الناشر الاطلسي، المغرب 1983، ص108.
12. د. شوقى ضيف: المدارس النحوية، ط 4 ، دار المعارف. مصر1979، ص23 .
13. المدارس النحويـة ، ص 24 .
14. طبقات الزبيدي، ص 31 .
15. نفسه، ص 39 .
16. ابن جنـى: الخصائص ، تحقيق د. محمد على النجار، ط 2 ، دار الهدى ، بيـروت، 237/2 .
17. طبقات الزبيدي، ص49.
18. أبوالقاسم الزجاجي: الإيضاح في عطل النحو، تحقيق د . مازن المبارك، ط 5 ، دار النفائس، بيروت 1986، ص ص 65 – 66.
19. الكتاب لسيبوية، طبعة مصر 1317 هـ، 48/1 .
20. الكتاب، 84/1 .
21. الكتاب، 397/1 .
22. الكتاب، 148/1 .
23. الكتاب، 304/1 .
24. الكتاب، 290/1 .
25. د. منى إلياس: القياس في النحو، ط1، دار الفكر، دمشق 1980، ص 47.
26. د. طاهر سليمان حمودة : ظـاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجـامعية الاسكندرية، ص 29.
27. الكتاب 400/1.
28. د. عبد الرحمن السيد: مدرسة البصرة النحوية – ط 1، دارالمعارف بمصر 1968، ص 83.
29. المدارس النحوية، ص ص 94- 95.
30. المدارس النحوية، ص 95.
31. انظر: د . عفيف دمشقية: خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي – ط 1- دار العلم للملايين، بيروت . 1980، (الباب الخاص بالأخفش الأوسط).
32. ابن النديم: الفهرست، المطبعة الرحمانية، مصر، ص 115.
33. د. طاهر سليمان حمودة: ظاهرة القياس في دراسة العربية، جامعة الإسكندرية، 1967 ، ص 79، عن لمع الأدلة، ص 93.
34. انظر السيوطى: الاقتراح في علم أصول النحو، ط 1 دار السعادة 1976 ، ص117 و ما بعدها.
35. الاقتراح ، ص 6.
36. د. عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، جامعة الإسكندرية، ص 16.
37. الخصائص، 163/1.
38. طبقات الزبيدي، ص75.
39. د. مازن المبارك: النحو العربي. ص82.
40. سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص105.
41. الخصائص، 48/1.
42. الخصائص، 49/1.
43. سعيد الأفغاني – في أصول النحو، ص103.
44. سعيد الأفغاني – في أصول النحو، ص 103.

45. د. مهدي مخزومي : في النحو العربي: نقد توجيه، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت 1964، ص26.
46. انظر: الإيضاح في علل النحو، ص41.
47. الإيضاح في علل النحو، ص67.
48. الإيضاح في علل النحو، ص ص67 – 68.
49. انظر: النحو العربي والدرس الحديث، ص ص 63 – 64.
50. مقدمة ابن خلدون : 1212/3.
51. انظر: أحمد أمين: ضحى الإسلام، ط9، مكتبة النهضة المصرية 1979، ص15.
52. انظر: د. تمام حسان – الأصول – الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 1982، ص53.
53. انظر: ظاهرة القياس في دراسة العربية، ص 15، وكذلك مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة، الجزء 32، سنة 1973.
54. انظر: د. علي سامي النشار - نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، 1954، ص32.
55. د. محمد عيد : أصول النحو العربي، ص133.
56. انظر: د. محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، 101.
57. تمام حسان: الأصول، ص69.
58. د. عبد العال سالم مكرم: المدرسة النحوية في مصر والشام، دار الشروق، 1980، ص ص81 – 82.
59. الإيضاح في علل النحو، ص ص64 – 65.
60. الإيضاح في علل النحو، ص64.
61. إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مطبعة التأليف والترجمة والنشر، مصر 1937، ص10.
62. انظر: الخصائص، 164/1.
63. الخصائص، 164/1.
64. الاقتراح، ص 115.
65. انظر: الاقتراح ، ص115 – 116.
66. الاقتراح، ص118.
67. الاقتراح ، ص118، والخصائص، 173/1.
68. د. مازن المبارك – النحو العربي، ص136.
69. انظر: د. مازن المبارك – النحو العربي، ص136. □